

تحذيرات حقوقية في جنيف من الإعدامات الممارسة في المملكة



وضعت انتهاكات السعودية لحقوق الإنسان على طاولة مجلس حقوق الإنسان، حيث طالبت منظمات حقوقية المجتمع الدولي بالتدخل لوضع حد للتعذيب والاعدامات.

التعذيب، الإعدام، المحاكمات الجائرة، ممارسات السلطات السعودية هذه وضعت على طاولة مجلس حقوق الإنسان المنعقد في جنيف خلال دورته الرابعة والثلاثين، إذ حذرت عدة منظمات حقوقية من إقدام السلطات على تنفيذ عقوبة الإعدام بحق عدد من المواطنين بينهم أطفال قصر.

في كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان، سلطت المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان الضوء على المخاوف المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام والتعذيب في السعودية، وأشارت عضو المنظمة زينة العيسى، أن الرياض تستخدم وبشكل ممنهج الإقرافات المنتزعة تحت التعذيب.

العيسى لفتت إلى أنه منذ العام 2014، حكمت السعودية على عدد من المتظاهرين سلمياً بالإعدام، وبينهم القاصرين، علي النمر وداوود المرهون، وعبد الله الزاهر، مشيرة إلى كل من أمجد المعيبدي، ويوسف المشيخم، يواجهون خطر الإعدام الوشيك، بعد إنتهاء كل مراحل المحاكمة، وذلك بناء على إقرافات انتزعت تحت التعذيب.

المنظمة بيّنت أن حالات التعذيب داخل السجون أدت إلى الوفاة عدة مرات، ومرت من دون أي ملاحقة قضائية.

من جهتها، منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)، طالبت المجتمع الدولي بالتدخل لوقف ممارسات التعذيب والاعدامات الجارية في السعودية.

أميركيون من أجل الديمقراطية، أوضحت أن ممارسات التعذيب السائدة في المملكة، تستخدم لإنتزاع اعترافات تؤدي إلى إصدار أحكام بالإعدام في بعض الأحيان، لافتة إلى أحكام الإعدام بحق الأطفال. وحول، تقرير المقرر الأممي المعني بالتعذيب، رحّبت المنظمة بنتائجه، إذ فضح محاولات الرياض المتكررة لتبرئة مراكز الشرطة التي تمارس التعذيب بحق الموقوفين، إلى حد الموت، وبينت المنظمة أن الشاب مكّي العريض لم يكن آخر شهداء التعذيب.